

Distr.: General
16 July 2015
Arabic
Original: English



الدورة السبعون

البند ٧٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق
الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع
الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

العولمة وأثرها على التمتع الكامل بحقوق الإنسان

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم الأمين العام هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ١٧٣/٦٩ الذي طلبت فيه إلى الأمين العام أن يواصل التماس آراء الدول الأعضاء ووكالات منظومة الأمم المتحدة المعنية وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين تقريراً موضوعياً عن أثر العولمة على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، استناداً إلى تلك الآراء، ويتضمن توصيات بشأن سبل التصدي لهذا الموضوع. ويقدم هذا التقرير موجزاً للآراء الواردة من حكومات البوسنة والهرسك، وكوبا، وبيرو، وصربيا، وتونس، فضلاً عن هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية. ويحدد التقرير شواغل مشتركة ومواضيع مهمة. ويختتم التقرير بتقديم توصيات بشأن الكيفية التي يمكن التصدي بها لأثر العولمة على التمتع الكامل بحقوق الإنسان.

* A/70/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

020915 310815 15-12099 (A)



أولا - مقدمة

- ١ - أحاطت الجمعية العامة علما في قرارها ١٧٣/٦٩ بتقرير الأمين العام عن العولمة وأثرها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان (A/69/99)، وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل التماس آراء الدول الأعضاء ووكالات منظومة الأمم المتحدة المعنية، وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين تقريرا موضوعيا عن المسألة استنادا إلى تلك الآراء يتضمن توصيات بشأن سبل التصدي لأثر العولمة على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان.
- ٢ - واستجابة لذلك الطلب، أرسلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان طلبا في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٥ إلى الدول الأعضاء والوكالات المعنية في منظومة الأمم المتحدة لإبداء آرائها بشأن هذه المسألة. وحتى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، كانت المفوضية قد تلقت ردودا من حكومات البوسنة والهرسك، وكوبا، وبيرو، وصربيا، وتونس، فضلا عن هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.
- ٣ - ويرد أدناه موجز لهذه الردود*، يليه الاستنتاجات والتوصيات بشأن سبل التصدي لأثر العولمة على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان.

ثانيا - موجز الردود الواردة

ألف - الدول الأعضاء

البوسنة والهرسك

- ٤ - ذكرت حكومة البوسنة والهرسك أن عملية العولمة تتجلى بشكل واضح في مجالي التجارة والاقتصاد، وهو ما يؤكد وجود عدد من المنظمات العالمية في هذا المجال. غير أن العولمة ليست مجرد عملية اقتصادية، بل لها أيضا أبعاد اجتماعية وسياسية وثقافية وقانونية تؤثر على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان. وتعتقد البوسنة والهرسك أن تساوي الدول في الحقوق في عملية العولمة مضمونة بالتصريحات فقط، حيث تقتصر على إطلاق الدعوات إلى احترام المبادئ الأساسية التي تقوم عليها حقوق الإنسان. ومع ذلك، عندما يتعلق الأمر بحقوق قابلة للتحقيق، تبقى البلدان النامية في واقع الأمر معتمدة على إرادة بعض "البلدان الرئيسية" التي "تقود" العولمة وتحرير التجارة العالمية.

* نصوص المذكرات الأصلية محفوظة لدى الأمانة العامة حيث يمكن الاطلاع عليها.

٥ - وتشارك البوسنة والهرسك في عملية عوالة التجارة، وبالتالي فهي ملتزمة ببناء نظام تجاري حر يستند إلى مبادئ الشفافية والاحترام لنظام تجاري دولي يتسم بالانفتاح، ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي، ويقوم على القواعد. وتحقيقاً لهذه الغاية، فقد أبرمت البوسنة والهرسك عدداً من الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية، وانضمت إلى منظمة التجارة العالمية. وتهدف استراتيجيتها إلى تعزيز تمتع جميع الناس بحقوق الإنسان بالكامل، وعلى رأسها الحق في العمل، وتقوم على التزام البلد بالاستقرار السياسي والاقتصادي والمؤسسي، بما في ذلك تعزيز مشاركة المجتمع المدني وإصلاح الإدارة.

٦ - وأعدت البوسنة والهرسك التأكيد على الالتزامات الدولية الواردة في قرار الجمعية العامة ١٧٣/٦٩ والمتعلقة بالقضاء على الجوع وتأمين الغذاء للجميع، وتعزيز النمو الاقتصادي العادل والمستدام بيئياً. وتعتزم البوسنة والهرسك أن تشارك بنشاط في لجنة الأمن الغذائي العالمي التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو). ويقوم البلد بدور نشط في اللجنة المعنية بالموارد الوراثية والزراعة التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة، والتي تتناول، في جملة أمور، قضية المساواة في الحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتقاسم المنافع المتأتية منها في ظل العوالة. وبالإضافة إلى ذلك، أعلنت البوسنة والهرسك أنها ستعتمد مبادئ الاستثمار المسؤول في الزراعة والنظم الغذائية، والمبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة الرشيدة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني. وذكرت الحكومة أنها أعدت خطة عمل لتطوير استراتيجيات لتوفير الغذاء الآمن في سياق العوالة.

كوبا

٧ - أكدت حكومة كوبا من جديد أن موضوع العوالة ينبغي أن تتناوله الجمعية العامة باعتبارها أكبر منتدى عالمي وتمثيلي. وشددت على ضرورة اتخاذ تدابير عالمية لمعالجة احتياجات البلدان النامية، بمشاركة جميع الشعوب وفقاً لمبدأ المسؤولية المشتركة، مع الأخذ بعين الاعتبار الترابط الناتج عن العوالة وأثرها على مختلف جوانب الحياة. ويجب على جدول الأعمال الدولي أن يعطي الأولوية لمواضيع مثل الحد من عدم المساواة في توزيع منافع العوالة وتضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وبين البلدان وداخلها.

٨ - وشددت كوبا على أهمية وضع التنمية في صلب جدول الأعمال الاقتصادي الدولي. ودعت إلى تغيير المؤسسات المالية الحالية وإلى إنشاء نظام دولي ديمقراطي وشفاف وعادل. وقدمت اقتراحات ملموسة، منها فرض ضريبة إنمائية، وإلغاء الديون الخارجية، وزيادة المساعدة الإنمائية التي يجب ألا تكون مشروطة أو خاضعة للمصالح الاقتصادية والسياسية للجهات المانحة، والعودة إلى اتفاقات التجارة التفضيلية المشفوعة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية.

وأعربت كوبا عن أسفها لإحراز تقدم ضئيل بشأن ترجمة الالتزامات الدولية إلى واقع ملموس، وذلك بالرغم من الصكوك الدولية التي وضعت من أجل جعل النظم التجارية والنقدية والمالية المتعددة الأطراف أكثر انصافاً وشفافية وديمقراطية، وبنائها على قواعد واضحة وغير تمييزية. كما دعت إلى إجراء إصلاحات لجعل منظومة الأمم المتحدة أكثر ديمقراطية وفعالية.

٩ - واعتبرت كوبا أن الأزمة الاقتصادية العالمية، والمنافسة القائمة على المضاربة، وتوسيع نطاق التجارة القائمة على الحروب، والأنماط غير المستدامة لإنتاج واستهلاك الطاقة، والضرر العام بالبيئة، وأزمة الغذاء، هي بعض الأمثلة على آثار العولمة الليبرالية الجديدة. وعددت آثاراً أخرى، من بينها فرض نموذج واحد للديمقراطية، وزيادة التهديد باستخدام القوة العسكرية، والقيود على نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية، وأنظمة الملكية الفكرية التي تهدف إلى الدفاع عن الاحتكارات ومصالح البلدان المتقدمة النمو، وكذلك القيود المفروضة على الهجرة.

١٠ - وترى كوبا أن العولمة أدت إلى انخفاض في دور الدولة، وفي قدرتها الاقتصادية على أعمال الحق في التنمية، وفي ضمان توفير الخدمات العامة الأساسية للناس، مثل التعليم والصحة والضمان الاجتماعي. وقد أدى هذا بدوره إلى زيادة عدم المساواة وعدم حصول ملايين من الناس على حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما ترى كوبا أنه كان ينبغي للعولمة أن تكون قوة إيجابية لجميع الشعوب والبلدان؛ ولكنها أصبحت بدلاً من ذلك طريقة تفرض مراكز القوى بواسطتها رؤاها وتكرّس تبعية البلدان النامية لها.

بيرو

١١ - أفادت بيرو بأن قرار الجمعية العامة ١٧٣/٦٩ يتماشى مع الدستور السياسي لبيرو الذي يعتبر أن الدفاع عن الإنسان واحترام كرامته يمثلان الهدف الأسمى للمجتمع والدولة. وذكرت بيرو أن هذه المبادئ وصكوك حقوق الإنسان العالمية الرئيسية التي يستند إليها القرار هي أيضاً مصدر إلهام لخطتها الوطنية لحقوق الإنسان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ وتتفق معها.

١٢ - ووفقاً لما ذكرته بيرو، فقد أتاحت حماية الحرية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار الخاص للبلد إمكانية الانخراط في عملية العولمة وتحقيق النمو الاقتصادي، وتعزيز الاقتصاد البيروفي في المنطقة. وقد خصصت الدولة الموارد اللازمة لتنفيذ السياسات العامة الرامية إلى تعزيز فرص العمل والتعليم والرعاية الصحية، والأمن، والخدمات العامة والبنية التحتية من

أجل ضمان الحقوق الأساسية للسكان. وتشكل الخطة الوطنية لحقوق الإنسان جزءاً من هذه الاستراتيجية، التي تهدف إلى زيادة التمتع الفعلي بحقوق الإنسان وممارستها من خلال تعزيز ثقافة احترام كرامة الإنسان على جميع مستويات المجتمع وإدماج منظور حقوق الإنسان في جميع السياسات العامة.

١٣ - وسلّطت حكومة بيرو الضوء على الحاجة الملحة إلى إنشاء نظام دولي عادل وشفاف وديمقراطي من أجل تعزيز وتوسيع نطاق مشاركة البلدان النامية في صنع القرار الاقتصادي الدولي ووضع القواعد والمعايير الدولية. وقد أبدت بيرو ارتياحها للقرار الذي يدفع الدول، في رأيها، إلى العمل على الاستجابة لتأثيرات متنوعة من العولمة باتباع نهج موجه نحو التنمية وفي سياق يضمن حقوق الإنسان بالكامل. وأوصت حكومة بيرو بأن يُستخدم القرار ١٧٣/٦٩ كقاعدة معيارية ومبرراً للسياسات العامة في المستقبل، وللصكوك ذات الصلة التي تشارك فيها دولة بيرو وقطاعها القضائي.

صربيا

١٤ - ذكرت حكومة صربيا أن البلد، باعتباره يمر بمرحلة انتقالية، يميل إلى حصر آثار العولمة، سواء على الوضع الاقتصادي للسكان أو على ممارسة حقوق الإنسان، في إطار قدرة البلد على التحمل. وسلّطت صربيا الضوء على استراتيجيتها الرامية إلى تطوير وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات. وتتناول تلك الاستراتيجية امتثال القطاع الخاص للالتزامات القانونية في مجالات مثل الصحة والسلامة، وحقوق العمل، وحقوق المستهلك، والمعايير البيئية والصناعية. وتشمل أيضاً التقليل أو التخلص من الآثار السلبية المترتبة على الأنشطة التجارية في المجتمع، وإدارة المخاطر وزيادة الآثار الإيجابية الناجمة عن الأنشطة التجارية، وخلق قيمة مضافة من خلال الابتكار والاستثمار والشراكات.

١٥ - واعتمدت صربيا، بناء على عملية تشاركية واسعة، استراتيجية للوقاية والحماية من التمييز. وتعتبر هذه الاستراتيجية الوثيقة الاستراتيجية الأولى المخصصة لمكافحة التمييز في البلد، وهي تهدف إلى المساهمة في التخفيف من آثار العولمة على ممارسة حقوق الإنسان. وتركز الاستراتيجية وخطة العمل على الفئات السكانية التي قد تكون عرضة للتأثر في سياق الجوانب السلبية للعولمة، الذي يعزى أساساً إلى الفقر.

١٦ - وأشارت صربيا إلى ما بذلته من جهود أخرى بهدف تعزيز التنمية والحد من الآثار السلبية للعولمة على ممارسة حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، أشارت أيضاً إلى التقرير الوطني الثاني بشأن الاندماج الاجتماعي والحد من الفقر، وبرنامج العمل والإصلاح

الاجتماعي، والمسح المتعلق بالدخل وظروف المعيشة، وإطار رصد التعليم الشامل للجميع في صربيا، وإلى التقرير المتعلق بتنفيذ استراتيجيات النهوض بالغجر، وتنقيح المؤشرات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية، والرقم القياسي المتوقع للمساواة بين الجنسين، وإنشاء مجلس لمتابعة تنفيذ توصيات آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

تونس

١٧ - أشارت حكومة تونس إلى أن هناك علاقة معقدة بين العولمة وآثارها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، حيث تؤثر العولمة بتداعياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تأثيراً كبيراً على حقوق الإنسان في كل هذه المجالات. وترى أن العولمة لها جانبان: الجانب الواقعي أو المادي الناجم عن التطور العلمي والتكنولوجي الهائل. والجانب القيمي، والذي ينتج من الطابع التنافسي التوسعي لنمط الانتاج الذي فرضه اقتصاد السوق. وهذا الأخير هو الذي يثير العديد من المخاوف، خصوصاً في البلدان النامية؛ لأنه فتح المجال للدول المتقدمة لفرض شروطها المحففة فحررت التجارة وانتقال رؤوس الأموال، لكنها فرضت حمايةً مبالغاً فيها للملكية الفكرية، مما يجعل نقل التكنولوجيا والمعرفة أمراً باهظ التكلفة بالنسبة للبلدان النامية.

١٨ - وأشارت تونس إلى أن إيجابيات العولمة على حقوق الإنسان كثيرة، وهي تشمل تطوير الزراعة والصناعة والخدمات الانتاجية، وتطوير السياحة على المستويين المحلي والدولي، وتحسين وسائل السفر، وتوحيد السياسات المالية والنقدية، وتوسيع الاستثمار والتكامل الاقتصادي. وهي تعمل أيضاً على إعادة تشكيل العالم من حيث الإنتاج، والتسويق، والتمويل، وزيادة فرص العمل، ورفع الكفاءة الفنية والبشرية. بيد أن تونس حذرت من الآثار السلبية للعولمة على البيئة؛ وشددت على دور المؤسسات في حماية البيئة. ونوهت إلى الآثار الإيجابية التي يمكن أن تترتب على سهولة التنقل وتحرك الأمتعة والأشخاص بين الأقطار، إذا ما تم إحكام التعامل مع الهجرة وتنقل الأشخاص.

١٩ - وأفادت تونس بأن الحقوق المدنية والسياسية تدعمت كثيراً في عصر العولمة. فقد أسفر التطور المذهل في تكنولوجيا الاتصال وثورة المعلومات عن بلوغ أخبار الانتهاكات إلى المواطن العادي، ولم يعد من الممكن بالتالي إخفاء الانتهاكات التي تتعلق بحقوق الإنسان. كما سهّلت العولمة مراقبة الدول التي تنتهك حقوق الإنسان وجعلتها مستهدفة لعقوبات على خلفية تلك الانتهاكات. ورحبت تونس بشيوع مبادئ الديمقراطية، وزيادة الانفتاح على العالم، وخاصة في المجالات الثقافية والاقتصادية والتجارية، وتنامي عدد المنظمات الناشطة في مجال حقوق الإنسان، نتيجة للعولمة.

٢٠ - وترى تونس أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لم تحظَ بنفس القدر من الاهتمام الذي حظيت به الحقوق السياسية والمدنية، ويعزى ذلك أساساً إلى هيمنة الأسواق على عملية العولمة وتكريسها لزيادة الربح دون اعتبار أثر ذلك على حقوق الانسان. وذكرت أن هذه الأوضاع تُؤثر على تراكم القدرات الإنسانية للمجتمع التي تعتبر الآن أهم للتنمية من تراكم رأس المال. وأشارت إلى أن طبيعة التطور التكنولوجي نفسه وظهور الآلات المتطورة الموفرة للوقت والجهد الإنساني، أسفرا عن زيادة في معدل الفقر والبطالة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يركز على ضرورة إقرار إجراءات ملزمة للدول وإنشاء آليات لمراقبة مدى التزامها بالتنفيذ، وذلك بهدف الحد من هيمنة مجموعة من البلدان على أخرى في المجالين الاقتصادي والمالي.

٢١ - وبخصوص آثار العولمة على الحقوق الثقافية، ترى تونس أن الأمر في هذا المجال أكثر تعقيداً. فالقيم المترسخة في ضمير الشعوب هي التي تشكل رؤيتها ونظرتها للعالم. ووفقاً للمواثيق الدولية، فلإنسان الحق في التمتع بثقافته الخاصة واستخدام لغته والمجاهرة بدينه؛ أي أن تكون له خصوصيته الثقافية؛ وللشعوب أيضاً في الحق في أن تكون لها خصوصيتها الثقافية. وتعتقد تونس أن البلدان تواجه تفاوتاً هائلاً في قدراتها على الوصول إلى التأثير العالمي في سياق العولمة الذي قد يترك بدوره أثراً سلبياً على حقوقها. وضربت تونس مثلاً على ذلك وسائل الاعلام، حيث تُعتبر غالبية البلدان متلقية لمعلومات ولوجهات نظر صادرة عن قلة من البلدان.

باء - مؤسسات الأمم المتحدة

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)

٢٢ - ذكرت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) أن الصورة العامة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين والاقتصاد على مدى العقدين الماضيين تُظهر تقدماً محدوداً في هذا المجال. فقد جلبت العولمة المالية معها خطر زعزعة استقرار التدفقات المالية وحدوث الأزمات الاقتصادية بشكل دوري، مما يؤدي إلى زيادة عدم المساواة والضعف، وإلى تعرض أشد النساء فقراً لآثارها بشكل خاص. وشهدت عولمة التجارة وتدفقات رأس المال أيضاً ارتفاعاً ملازماً لها في تنقل البشر وهجرة العمالة، في سياق لا يتمتع فيه العديد من المهاجرين غير النظاميين، بما في ذلك النساء المهاجرات، بالحماية الكاملة التي يتمتع بها العمال الوطنيون. وترى هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن العولمة

سهلت الحركة المتزايدة للتمويل عبر الحدود، لكن هذا التمويل لا يلي في كثير من الأحيان احتياجات النساء والفتيات.

٢٣ - وذكرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أنه يلزم وضع خطط تحويلية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية، ومجموعة واسعة من السياسات التشاركية الاقتصادية والاجتماعية التي تراعي نوع الجنس، من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اقتصادياً. وفيما يتعلق بمجتمع الأعمال التجارية، أشارت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى أن هناك طلبات متزايدة تدعو إلى إخضاع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص للمساءلة عن تأثير أعمالهما على حقوق الإنسان للنساء والفتيات، سواء داخل حدود البلد أو خارج أراضيه. وتوفر أدوات مثل مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، ومبادئ تمكين المرأة إطاراً قيماً مشتركاً ونقطة مرجعية. واسترعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الانتباه أيضاً إلى حقيقة أن عدم تكافؤ حصول المرأة على الأراضي والمياه وغيرها من الموارد والأصول الإنتاجية، التي يضاعف من أثرها محدودية حركة المرأة وقدرتها على اتخاذ القرار في العديد من السياقات، تعني أيضاً أنها تتأثر بشكل غير متناسب بتغير المناخ.

٢٤ - وأشارت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن النساء والفتيات يمثلن غالبية الضحايا المعروفين للاتجار بالبشر. ويستغل التجار الحدود الشفافة، والاتصالات ذات النطاق العريض، والاضطرابات السياسية والاقتصادية، والمهجرات الجماعية للبشر لاستغلال الناس الذين يعيشون في أوضاع هشة. وتشمل الحلول التي تم تحديدها، في جملة أمور، معالجة الأسباب الهيكلية للاتجار، وجميع أشكال العنف، وذلك من خلال سياسات تهدف إلى تعزيز تمكين المرأة وعدم التمييز ضدها، وتوفير فرص العمل لها، وتنظيم سوق العمل، ووضع سياسات تتعلق بهجرة اليد العاملة تراعي الفوارق بين الجنسين.

٢٥ - وذكرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن هناك اعترافاً متزايداً بإمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها، ولئن كانت هناك أيضاً "فجوة بين الجنسين" تم تحديدها في هذا المجال. وتتجلى هذه الفجوة في المواقف التمييزية والعنيفة والمهينة مثل العروض المستمرة لجسد المرأة في وسائل الإعلام، والألعاب والمواد الإباحية، والأشكال الجديدة من العنف مثل تسلط الأقران بواسطة الفضاء الإلكتروني، والمطاردة عبر الفضاء الإلكتروني، والاتجار الجنسي والاتجار بالعرائس، والتحرش الجنسي والعنف، التي ترتكب بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويلزم وضع الآليات التنظيمية والطوعية على الصعيدين الوطني والعالمي من أجل الاستفادة من إمكانات تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات في النهوض بالمساواة بين الجنسين؛ ومعالجة الصور النمطية ومنع التمييز من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

٢٦ - أشارت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية إلى عملها بشأن التفاعل بين نوع الجنس وخدمات الطقس والمناخ، وهو مجال من المهم التركيز عليه في مواجهة تحديات التنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين. وذكرت المنظمة أن العديد من قطاعات المجتمع ذات حساسية من ناحيتي الطقس والمناخ، بما في ذلك الحد من مخاطر الكوارث، والصحة العامة، وإدارة الموارد المائية والزراعة والأمن الغذائي. وفي هذه القطاعات، التي يتأثر كثير منها بالعملة الجارية، تتطلب المجتمعات معلومات موثوقة عن الطقس والمناخ. وكما تكون خدمات الطقس والمعلومات المناخية فعالة، ينبغي لها أن تلي احتياجات الجميع: النساء والرجال على السواء. ويجب أن يكون الرجال والنساء قادرين على اتخاذ قرارات مستنيرة على قدم المساواة فيما يتعلق بالمجالات الأربعة ذات الأولوية للإطار العالمي للخدمات المناخية، وهي: الأمن الغذائي، والحد من مخاطر الكوارث، وإدارة الموارد المائية، والصحة العامة. وبغية دعم هذه الجهود، وضعت المنظمة سياسة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

ثالثاً - الاستنتاجات والتوصيات

ألف - الاستنتاجات

٢٧ - أكدت الردود الواردة أعلاه من جديد الرأي القائل بأن العملة هي عملية معقدة ومتعددة الأبعاد بشكل متزايد، تُؤثر على البلدان بدرجات متفاوتة، وتُسرع من تعرضها للتطورات الخارجية. وأشار إلى أن العملة رغم أنها تؤدي إلى فرص كبيرة للتنمية ولها آثار إيجابية في بعض المناطق، ولكن يجري حالياً تقاسم فوائدها بشكل متفاوت وتوزيع تكاليفها توزيعاً غير عادل، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على التمتع الكامل بحقوق الإنسان. وقد أوضحت بعض الدول الجبيرة الاستراتيجيات التي اعتمدتها على الصعيد الوطني لتخفيف تلك الآثار السلبية، بما في ذلك ما وضعته من خطط وطنية لحماية حقوق الإنسان وما اتخذته من سياسات ترمي إلى تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات. ومع ذلك، فقد لوحظ أن الدور المهيمن للأسواق قبالة الدول يجعل من المستحيل على أي دولة مواجهة هذه التحديات بمفردها.

٢٨ - وأثيرت مخاوف بشأن مجموعة من القضايا المحددة، بما في ذلك الاختلالات البادية في موازين القوة في النظم التجارية والمالية الدولية وخلوها من الشفافية والإنصاف؛ ووضع العمال المهاجرين وضحايا الاتجار والمشردين؛ والأنماط غير المستدامة لإنتاج واستهلاك الطاقة وآثارها السلبية على البيئة؛ وعدم المساواة في الحصول على الغذاء والأراضي والمياه والخدمات الأساسية؛ والأخطار التي تواجه الهوية الثقافية؛ واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، داخل البلدان وفيما بينها، على وجه العموم. وقد تم تسليط الضوء على التمييز وتفاقم عدم المساواة اللذين تعاني منهما فئات معينة يعيش أفرادها في حالة من الضعف، ولا سيما النساء والأقليات والمهاجرون.

٢٩ - وفي حين سهّلت العولمة زيادة في حركة التمويل عبر الحدود، بوسائل منها المعونة المقدمة من المانحين، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتجارة الحرة، لكن هذه الزيادة لم تقتن بتعزيز المساواة بين الشعوب. ويُعتبر الحكم الرشيد على جميع المستويات، على نطاق واسع، كشرط مسبق لضمان جني البشرية جمعاء لفوائد العولمة. وما زالت الدعوة إلى الإصلاح القائم على المشاركة للهيكل النقدي والمالي الدولي وآليات الحكم متعددة الأطراف، تُمثل أولوية بالنسبة للدول المحيية.

٣٠ - وأعربت الدول المحيية عن القلق من أن قواعد التجارة غير العادلة، والمضاربات المالية، وعدم إدراج قطاعات واسعة من سكان العالم في الاقتصاد الرسمي قد أدت إلى حالة مستمرة وملحوظة من عدم المساواة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. ويتمثل هذا الخلل في الضغط القوي الذي يُمارس من أجل تحرير التجارة بالسلع والخدمات الصناعية، في حين لا يزال الدعم المقدم للسلع الأساسية ممارسة شائعة في سائر الدول المتقدمة. وأدى ذلك أيضا إلى تنامي حالة عدم المساواة داخل البلدان ذاتها. واعتُبرت الزيادة غير المسبوقة في تدفقات الهجرة الدولية، والتي وصلت إلى أعلى مستوياتها في عام ٢٠١٣، والاتجار بالبشر، وكذلك المستويات المثيرة للقلق لتدهور البيئة، التي يدل عليها، على سبيل المثال، فقدان الأراضي الزراعية والتنوع البيولوجي، كمؤشرات على هذه الفوارق.

باء - التوصيات

٣١ - ينبغي اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في الحوكمة العالمية، يشمل إخضاع القطاعين العام والخاص، على السواء، للمساءلة، باعتباره نهجا أساسيا لجعل العولمة شاملة للجميع. وينبغي لحركات العولمة، مثل التجارة والتمويل والاستثمار وأنظمة الملكية

الفكرية، ألا تُواصل إضعاف أعمال حقوق الإنسان، ولا ينبغي السماح لها بأن تهدد سلامة النظم الإيكولوجية الهشة لكوكب الأرض. وتستدعي التعقيدات المتزايدة في إدارة الأعمال الدولية وسلاسل القيمة العالمية، تجديد الجهود الرامية إلى وضع أنظمة أكثر شمولاً. وينبغي أن تكون مبادئ حقوق الإنسان عنصراً حيوياً في هذه الأنظمة، بما في ذلك في مجال تسوية المنازعات.

٣٢ - وتؤثر اتفاقات التجارة الحرة ومعاهدات الاستثمار الثنائية تأثيراً مباشراً على حقوق الإنسان للأفراد والجماعات والمجتمعات والشعوب. وحيثما يتم التفاوض على هذه الاتفاقات والمعاهدات دون مشاركة الجمهور أو التشاور معه أو موافقته، فإنها بذلك تتعارض مع الالتزامات المنصوص عليها في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها معاهدات حقوق الإنسان، وإعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية. ومن شأن الترتيبات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية المتعلقة بتحرير التجارة وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر أن تقلل من حيز السياسة الداخلية اللازم لوضع أنظمة تخدم المصلحة العامة، ولوفاء الدول بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. ويجب أن تجري مفاوضات التجارة والاستثمار بمعزل عن النفوذ السياسي أو التنظيمي الذي تمارسه الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، وأن تتسق مع التزامات المشاركة السياسية الديمقراطية، وألا تقوض ضمانات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما فيها الحق في الغذاء والمياه والصحة والضمان الاجتماعي. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن تقييم الآثار المحتملة لاتفاقات التجارة والاستثمار في مجال حقوق الإنسان هو شرط أساسي لعقد أي اتفاقات مستقبلية. وينبغي لهذه التقييمات، عند الاضطلاع بها، أن تشمل أيضاً توصيات بشأن إنشاء آليات لمساءلة القطاع الخاص وإنصاف الضحايا.

٣٣ - ويجب على الدول أن تكفل اتساق مواقفها بشأن التنمية المستدامة والتجارة والتمويل والاستثمار في جميع الأوقات مع التزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان.

٣٤ - ومن التوصيات المحتملة لاتخاذ مزيد من الإجراءات تقديم الأعمال التجارية تقارير عن آثار أنشطتها على حقوق الإنسان؛ والاعتراف بمنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية المتضررة، بوصفهما من الجهات الفاعلة الرئيسية في مختلف السياقات، بما فيها سياقات استغلال الموارد الطبيعية؛ وحماية حقوق المشاركة، والمعلومات، والوصول إلى العدالة، والحريات الأساسية في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، بغية ضمان الشفافية والمساءلة؛ وإصلاح الحوكمة الاقتصادية العالمية، القائم على أساس الحقوق. وينبغي لمسائل حقوق الإنسان، وسيادة القانون، والحكم الديمقراطي أن توجه

وتنظم العولمة على جميع المستويات. وتحقيقا لهذه الغاية، لا بد من الوفاء بالحق في التنمية، الذي يضمن تكافؤ الفرص لجميع الأفراد والشعوب في التنمية، ويدعو إلى المشاركة النشطة والحرّة والمهادفة في التنمية، والتوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها، وذلك للوفاء بطريقة منصّفة باحتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية للتنمية المستدامة.
